العدد (2037) السنة الثامنة - الثلاثاء (8) شباط 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

بحضور محافظ البنك المركزي ونخب اقتصادية وقانونية وغياب ممثل الحكومة

طاولة المدى الاقتصادية تناقش تداعيات قرار المحكمة الاتحادية بإلحاق البنك المركزي بمجلس الوزراء

خلصت طاولة اقتصادية نظمتها مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون إلى ضرورة استقلالية البنك المركزي العراقي وعدم تبعيته إلى أية جهة حكومية.
وأوصت الطاولة الاقتصادية الموسومة (البنك المركزي العراقي بين الاستقلالية والتبعية) بأهمية إعادة النظر في قرار المحكمة الاتحادية الأخير والقاضي بتبعية الهيئات المستقلة بمجلس الوزراء ومنها البنك المركزي العراقي.
وكانت المحكمة الاتحادية قد أصدرت قراراً بإلحاق كل من هيئة النزاهة والمفوضية المستقلة للانتخابات وهيئة الإعلام والاتصالات وديوان الرقابة المالية والبنك المركزي العراقي وسط ردود أفعال متباينة بين مؤيدين ومعارضين أفضت إلى جدل محتدم بين أوساط قانونية واقتصادية وسياسية.

بغداد / أياس الساموك
احمد عبد ربه

وقال محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي خلال الطاولة: هنالك علاقة متينة تربط البنك بالحكومة كونه يمسك حساباتها وينفذ مدفوعاتها، إلا انه من ناحية أخرى، يعد مستقلا عنها فنياً وإدارياً.
واضاف الشبيبي: أن البنك هو الجهة الوحيدة التي تستقل ماليا بعكس الهيئات الأخرى واصفا قضية الاستقلالية في البنوك بالأمر الأساسي، إلا أن هذا الأمر يعني قابلية إصدار النقود وصرفها عند جهة واحدة، عادا إصدار النقود من جهة غير البنك المركزي بأنه لا يعطي الحرية في استخدام السياسيات لمحاربة التضخم نافيا في الوقت نفسه خلق نوع من العداء جراء هذه الاستقلالية، لكنها تتطلب تنسيقا مع الحكومة سيما مسألة استقرار الأسعار، لافتا إلى وجود غياب في تحسن الأسعار لدى الأطراف الحكومية، معتبرا الخطط التي توضع في العراق بأنها للكميات وليست للأسعار،
وتابع الشبيبي: أن السياسة النقدية تحدد وفق اعتبارات أساسية وهي استقرار الأسعار، مضيفا أن عوائد النفط تأتي إلى وزارة المالية وبالتالي فان قسما منها يصرف مباشرة بعد وضعه في صندوق تنمية العراق، والقسم الآخر تقوم الحكومة العراقية ممثلة بوزارة المالية بالاستفادة منه في شراء العملة العراقية والتي تنتج من قبل البنك المركزي، وان الأخير عند إنتاجه للعملة العراقية يأخذ بالمقابل منها دولارا، ويضاف الأخير إلى الاحتياطي والذي يسمى بغطاء العملة وهي التسمية الأصح.
وبين الشبيبي أن محاربة التضخم هو أمر أساسي في الاقتصاد، والبنك المركزي كونه يملك متغيرا متجانسا يسمى السيولة لذلك يعد أهم دائرة لمحاربة التضخم من خلال استخدام النقدية، لافتاً إلى مضار التضخم على الادخارات والاستثمارات وعلى توزيع الدخل، مشددا على عدم وجود الحل المباشر لمعالجة هذه الظاهرة.
واكد الشبيبي أن بالتنبؤات في احتسابات الكلف مبيناً أن المركزي يهدف في عمله إلى النمو، كونه مؤسسة تنموية، مستدركا بالقول هذا لا يعني التضحية في استقرار الأسعار في سبيل التنمية، معتبرا هذه القضية أساسية ولا تتعامل معها دوائر أخرى.

> **هادي المالكي:**
> المحكمة الاتحادية لم تورد بقرارها الغرض المقصود من الارتباط

البنك المركزي يرتبط بمجلس النواب

من جانبه تساءل مستشار البنك المركزي مظهر محمد صالح عن مدى تدخل الحكومة في السياسيات حتى تستطيع كسب الأصوات الانتخابية، معتبرا من الصعوبة تغيير السياسة المالية من خلال الموازنة المالية كونها تصدر بقانون عن السلطة التشريعية، مستدركا بالقول إلا أن من السهل التدخل في السياسة النقدية كونها متغيرة بين يوم وآخر.
وقال صالح إن مسؤولية البنك المركزي أمام مجلس النواب كبيرة فهو مساءل عن مدى تحقيقه للأهداف المنشودة، نافيا أن تكون الاستقلالية هي إعفاء للشراكة مع الحكومة وهو شرط الكفاية، مشددا على أن حسابات البنك المركزي تدقق ولأكثر من مرة سنويا من قبل كبرى الشركات العالمية.
وأضاف صالح انه لا يمكن للبنك المركزي الانعزال عن الحكومة، معربا عن استغرابه في كيفية وجود قناعه لدى الحكومة أن هذه المؤسسات المستقلة معزولة عن الحكومة والتي في الأساس تعمل وفق القانون، وبالتالي أن عبارة الهيئات المستقلة في الدستور لم تأت اعتباطا، موضحا أن بناء العراق الحديث يجب أن يكون وفق ما تقدم من خلال وجود هكذا هيئات، واصفا عدم التنسيق مع الحكومة بالفشل الكبير.
وأوضح أن القانون الأخير للبنك المركزي شدد على ضرورة التعاون مع الحكومة، موضحاً أن البنك ليس بمتجر صغير إنما هو مؤسسة كبيرة تعمل بجهود مشتركة من الحكومة من اجل تحقيق الأهداف المرجوة.
وقال صالح إن المادة ٨٠ من الدستور اعتبرت مجلس الوزراء هو الجهة التي ترسم السياسات وهي مسألة طبيعية كونه سلطة تنفيذية، ولكن هذا لا يعني التعدي على السياسة النقدية تحت هذه الذريعة، مشددا على عدم مسؤوليته عن أي استجواب لمجلس النواب في قضية تبديل سعر الصرف جاء بناءً على كتاب من مجلس الوزراء، فهذا يعني عدم وجود قيمة لدى أي دائرة من دوائر البنك المركزي.
وأوضح صالح أن قانون البنك المركزي اعتبر احتياطات البنك المركزي هي للشعب العراقي لا للحكومة بحيث يستطيع كل من له دعوى على الأخيرة الحجز على هذه الاحتياطات فهذه الاستقلالية هي جزء من مظلة الاستقرار العالمي ولا يجوز الاعتداء على أموال الشعب.

البعد القانوني

من جانبه تحدث أستاذ القانون الدولي بجامعة بغداد هادي المالكي عن البعد القانوني لقرار المحكمة الاتحادية الخاص بالهيئات المستقلة حيث أشار إلى أن هذا القرار يختلف عن القرارات السابقة التي أصدرتها المحكمة بخصوص تفسير النصوص الدستورية كما انه يختلف عن سيرة محكمة التمييز سابقا كونها مختصة.
وقال المالكي إن هذا القرار طويلا ومفصلا فيه الكثير من الحيثيات الشكلية والذي يعد نقطة تطور في القضاء العراقي الدستوري، بغض النظر عن مدى الاتفاق مع مضمون القرار، مشددا على قلة تجربة القضاء الدستوري في العراق، متابعا أن لدى الدخول في مضمون القرار يجد المتابع أن المحكمة قد استندت على نصوص دستورية متشابكة ومعقدة ومتداخلة، فالمواد موضوع التفسير كثيرة.
وأكد المالكي أن بعض نصوص الدستور أشارت إلى عمل الهيئات وارتباطها وقسم آخر لا يشير، وقسم آخر كان يشير إلى أنها تكون مسؤولة أمام مجلس النواب أو تخضع لرقابته، الأمر الذي يورث الغموض والارتباك في هذا الخصوص، والمحكمة توقفت امام هذه النصوص ولم تحدد العبارات التي أوردها الدستور، فهنالك ثلاث مفاهيم الارتباط بالمجلس والخضوع والرقابة، ولكن عندما أوردت المحكمة هذه التعابير الثلاثة لم تورد المقصود بالارتباط.
وبين المالكي: انه في جزء آخر من القرار تقول المحكمة "وبصدد مفهوم الارتباط فأن الدستور حينما ربط هذه الهيئات لم يحدد ماهية الارتباط وحدوده".

> **سنان الشبيبي:**
> اصدار النقود من جهة اخرى غير المركزي لا تعطي الحرية في محاربة التضخم

مؤشرات استقلالية البنك المركزي

إلى ذلك عرف أستاذ الإدارة والاقتصاد بالجامعة المستنصرية ميثم لعيبي مفهوم الاستقلالية على أنها حرية البنك المركزي في رسم سياسته دون التدخلات السياسية، إلا أن الأهداف المنشودة يمكن الاتفاق عليها مع الحكومة، مؤكداً على أن الانسجام والتناغم أمران مهمان بين السياستين النقدية والمالية.
وعن أهمية استقلالية البنك المركزي علق لعيبي قائلا: إن أكثر من حجة تدعم هذه الاستقلالية، موضحا أن هنالك تعارضا بين السياستين النقدية والمالية، ومضمون هذا التعارض يكمن أن السياسية المالية تسعى إلى زيادة الاستثمار وتقليل البطالة في الأجل القصير عادة، مضيفا أن هذا الأمر يسهم في زيادة الإنفاق العام، من جهة ثانية أن هذه السياسة تسعى إلى هدف رئيسي وهو مكافحة التضخم، الأمر الذي يتطلب الكبح من الإنفاق العام من الحكومة، خصوصا في البلدان النامية النفطية والتي لديها رغبات كثيرة في أن توفر موردا نفطيا، الأمر الذي يتطلب المحافظة على درجة من الاستقلال بين السياستين المالية والنقدية.
وبين لعيبي أن الحجة الأخرى هي تعارض التوقيت، و في ما يتعلق بأهداف السياسة المالية فهذه تتحقق بالأجل القصير، أما النقدية فهي طويلة الأمد المتمثلة بالمحافظة على استقرار الاقتصادي، فضلا عن محاربة التضخم وان هذا التضارب يحل من خلال استقلالية البنك المركزي، أما مؤشرات هذه الاستقلالية فأن ترشيح المحافظ أو عزله يعد من الأمور الأساسية، حين يخشى من أن تكون هذه الشخصية قابلة للتدخل من قبل الأطراف السياسية.

غياب السياسة الاقتصادية

من جانبه قال الخبير الاقتصادي الدكتور ماجد الصوري: إن التفسيرات والتحديدات واضحة وصريحة وان الرسالة الموجهة من رئيس الوزراء إلى المحكمة الاتحادية لا تتضمن أي معنى اقتصاديا أو نقديا، وإنما فقط من الناحية الإدارية.
وأضاف الصوري: أن غياب السياسية الاقتصادية في العراق على مر الحكومات المتعاقبة وغياب السياسة المالية، أدى إلى حدوث ترقيعات لمجمل الاقتصاد العراقي، من ناحية أخرى أن الميل نحو الاستهلاك وزيادة النفقات الاستهلاكية هذه كلها تحتاج إلى نفقات استهلاكية فمصادر التمويل بالعراق محدودة جداً، فقط النفط وبعض العائدات الضريبية غير المحكومة بنظام واضح المعالم، فالدولة تحتاج لزيادة نفقاتها الاستهلاكية إلى مصادر تمويلية.

> **مظهر محمد صالح:**
> ان الاستقلالية في عمل المركزي لا تعني اعفاء شراكة الحكومة

غياب دعم القطاع الخاص

إلى ذلك قال باسم جميل انطون: إن هذا القرار قرار سياسي فقرار ٢٠٠٦ اعتبر هيئة النزاهة هيئة مستقلة، مشيراً إلى وجود سياسة ابتلاع الاقتصاد، حيث أن تحجيم كل الهيئات هو ما يجري بالبلد فالبنك له خصوصية مطالباً بأن يطرح هذا الموضوع أمام اقتصاديين.
ودعا انطون إلى ضرورة دعم القطاع الخاص الذي ظل يعاني من التركة الثقيلة والتهميش مطالباً البنك المركزي بوضع القطاع الخاص في أولويات اهتمامات البنك مؤكداً على ضرورة إعادة النظر بهذا القرار الذي يمثل تدخلاً غير محمود في عمل الهيئات المستقلة متوقعاً تداعيات خطيرة فيما إذا طبق هذا القرار.

التعقيبات

من جانبه أوضح الخبير المصرفي فاروق الرمضاني: أن استعمال الاحتياطي النقدي للبنك المركزي يعد عملية تدميرية كونه له اعتبارات دولية داعياً وزارة المالية إلى إتباع السياسة الكمركية، مبيناً في هذا الاتجاه انه في الوقت السابق كانت تدخل البضاعة من الخارج بكميات أكثر من حاجة السوق، مؤكدا ضرورة المحافظة على استقلالية البنك المركزي ليكون له دور بارز في مساعدة المصارف.
وقال الرمضاني: هناك ادوار أخرى متروكة إلى جهات أخرى، واصفا العلاقة بين المصارف الخاصة والبنك المركزي بالحميمة جدا، معتبرا سياسية عدم فتح دوائر الدولة حسابات في المصارف الخاصة بالقرارات الصعبة، مشخصا الأمر بالخلاف الأكبر ما بين وزارة المالية والبنك المركزي.
وأضاف أن الضريبة التي حدثت تحملها البنك المركزي بكل جدارة ومهنية وبالتالي ساعد الأمر في نهوض عمل المصارف الخاصة، متابعا انه خلال سنة ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ أنتجت بعض المشاكل في عمل المصارف، عالجها البنك في حينها، مضيفا أن الدولة حتى الآن متأخرة ولحد كبير في الموافقة على فتح الاعتمادات المستندية للمصارف الخاصة.
من جانبه أكد المدير التنفيذي لرابطة المصارف العراقية الخاصة عبد العزيز حسون أن موضوع استقلالية البنك المركزي يستند إلى خلفية قديمة، نافيا أن يكون من مستجدات اليوم، فهذا الأمر مثله مثل أي بنك في العالم ، منذ قيام البنك المركزي العراقي ومنذ وضع لائحة تأسيسه الأولى، مضيفا أن موضوع استقلالية أي مرفق من هيكل الدولة له مبرراته وله أسبابه الموجبة، استيعابه صعب على الجهات التنفيذية، موضحا أن اللجنة التي تألفت وكلفت بوضع لائحة تأسيس البنك المركزي في سنة ١٩٤٧ ركزت على استقلاليته، فالاستقلالية لم يفهمها حينها الساسة وقامت ضجة كبرى، مبينا أن اللجنة تعرضت لانتقادات خارج النهج الصحيح، الأمر الذي حذا برئيس اللجنة نحو الاستقالة، وهو أمر مثبت في الملفات والأرشيف، ونقل حسون عن الرئيس آنذاك قوله "إن استقلالية البنك المركزي هي ليس أن يرفع العلم داخل الدولة أو يحتله جزيرة معينة ويستقر عليها إنما تأتي باعتباره الجهة الداعمة للحكومة العراقية".
وشدد حسون على انه عند وضع الدائن تحت ولاية المدين يسقط الدين وهذا معروف للجميع، مشيرا إلى أن الموقف اليوم في أن الطروحات المتوالية واليومية من المحافظ وأركان البنك والصحافة والمختصين تتطلب من الجميع الاستمرار لغرض الوصول إلى إقناع الجهات المعنية في أن تأخذ موقفا مدركا للموضوع، وليس موقفا لا مصلحة فيه للاقتصاد العراقي، موضحا إذا ما تم اللجوء إلى إضافة جديدة لغرض التشويه فأن هذا الأمر سلبي ولا يمكن أن يحقق ما ينبغي منه.
من جهتها قالت الخبيرة الاقتصادية الدكتورة إكرام عبد العزيز إن هذا الموضوع يمس الأمن برمته بما في ذلك امن المواطن، مشددا على أن الشعب العراقي عانى خلال الحقبة السابقة من تقاطع القرارات واللا انسجام فيها، مبينة انه كان من المؤمل أن تكون هنالك نقلة نوعية في السياسات المعتمدة البلاد، متابعة أن قرار المحكمة كان يشكل مفاجأة كبيرة لجميع المتابعين، متسائلة ما هو الأساس الذي بني عليه؟ هل هي تبعية البنك المركزي، أم تبعية السياسة النقدية للمالية، مردفة أن العراق عانى من هذه التبعية فضلا عن التضخم وتدهور بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات النمو، وكذلك التفاوت بين القطاع النقدي وقطاع العمل.
ولفتت عبد العزيز إلى مدى دراسة هذا الطرح بالنظر إلى التوازن العام، فالأمر ممكن أن يسبب خللا في التوازن الداخلي والخارجي، فكيف للقطاع الخاص أن يعمل فيما لو حصلت هذه التبعية وارتفاع مدخلات الإنتاج، وان هذه الأمور جديرة بالاهتمام وإعداد دراسة توضع تحت اليد تحت الطلب.
وبدوره وصف سهيل العباسي قرار المحكمة بالضجة، مؤكدا وجود ضغوطات في حال ارتباط هذه المؤسسات بالدولة رغم وجود التحرك السريع والحذر في العمل، كما ينبغي معرفة ما هو تعريف الاستقلالية والتبعية، موضحا أن القرار إذا ما نفذ هل تمت معرفة أن هنالك هواجسا لدى البنك المركزي ومعرفة مقدار صلاحياته ومدى حريته في أداء مهامه.
من جانبه أشار المدير التنفيذي لمصرف الوركاء محمد السامرائي إلى وجود تخبط كبير للوصول إلى قرار اقتصادي واحد، وان الأمر بحاجة إلى قرار صارم فيما يتعلق بالدولة العراقية والأمر هنا لا يخص الحكومة فحسب إنما بمجمل مفاصل الدولة.
وأضاف السامرائي أن البلاد وبعد إحداث التغيير في ٢٠٠٣ يقال انه أصبح دولة الرأسمالية، فالعراق بما لديه من مؤهلات ويمكن قيادته من الناحية الاقتصادية بالصورة الصحيحة فسيكون قوة كبيرة في المنطقة، مستدركا أن الأحزاب السياسية ومؤسسات الدولة قضت اغلب وقتها في الأمور الاقتصادية ولم تتوجه للعمق الأكبر وهو إمكانية توجيه القطاع الاقتصادي على اعتبار أن الوضع السياسي غير مستقر منذ أكثر من ثمان سنوات، منتقدا عدم حضور ممثل رئيس الوزراء إلى الجلسة لتوضيح وجهة نظر الحكومة في مفهوم التبعية.
وشدد السامرائي على أن نص قرار المحكمة الاتحادية لم يحدد ما المفهوم بالتبعية ففي الإطار القانوني عند إعطاء أمر معين ينبغي أن يكون واضحا، هل هي مالية أم اقتصادية أو قانونية كي تعطي الأطراف الأخرى وجهة النظر في الموضوع.

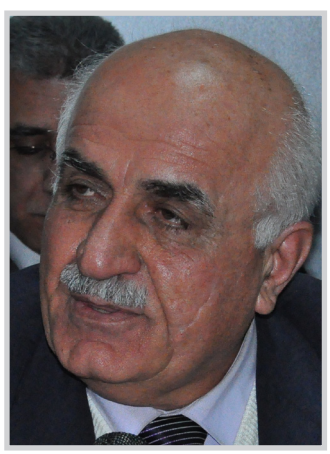

> **باسم جميل انطون:**
> ان قرار المحكمة سياسي ويقصد منه ابتلاع الاقتصاد